

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٦١

الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(نيجيريا)

السيد ساركي/السيد والي

الرئيس:

السيد إيليتشوف
السيد دالو
السيد عميش
السيد نانكيرفس
السيد مانغارال
السيدة بايك جي - أه
السيدة أوزيريا
السيد باروس
السيد تساو يونغ
السيد بيرتو
السيدة لوكاس
السيدة مورموكايتيه
السيد باكي
السيد ديلورنتس

الاتحاد الروسي

الأعضاء:

الأرجنتين

الأردن

أستراليا

تشاد

جمهورية كوريا

رواندا

شيلي

الصين

فرنسا

لكسمبرغ

ليتوانيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

إصلاح قطاع الأمن: التحديات والفرص

تقرير الأمين العام عن تأمين الدول والمجتمعات: تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل

لإصلاح قطاع الأمن (S/2013/480)

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة

لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2014/238)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1431347 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الأمن، بخاصة فيما يتعلق بالموارد والتدريب وبناء القدرات المؤسسية، بعد انتهاء عمليات حفظ السلام، إن لزم الأمر.

يتسم الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام في إصلاح قطاع الأمن ببالغ الأهمية في مساعدة السلطات الوطنية على رسم إستراتيجية ذات مصداقية لإصلاح قطاع الأمن وتنفيذها. ولكل مجتمع هياكله الخاصة واحتياجاته وتجاربها في مجال الصراع. وقد أظهرت الخبرة المكتسبة خلال السنوات العشرين الماضية أن الحلول الجاهزة الموحدة لا تناسب كل الحالات ولا تسفر عن نتائج مستدامة. وينبغي أن يكون من مسؤولية البلد المضيف الأولية أن يحدد شكل إصلاح قطاع الأمن ومضمونه.

ومن ناحية أخرى، توفر القواعد والمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة وتبلورت في تقارير الأمين العام ووثائق الأمم المتحدة إطاراً عاماً ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في إصلاح قطاع الأمن. وتتسم سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان بأهمية خاصة في هذا الصدد. ولئن كانت الحكومات تقوم بالدور المحوري، فإن أنشطة إصلاح القطاع الأمني يجب أن تتسع لتستوعب السكان بأسرهم وتكفل احتياجات جميع المواطنين بلا إقصاء. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري، لمنع الازدواجية وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد النادرة، أن يكون هناك تعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأصحاب المصلحة المحليين والمجتمع المدني.

وغني عن القول أنه لا بد أن تُعالج معالجةً كافيةً الأسباب الجذرية للصراع التي تكمن حلولها في صميم المجتمعات المحلية والجماعات، وذلك بتحقيق تطلعاتها ورغباتها المشروعة. ومن الأساليب الأولية التي يجب استخدامها في مساعي بناء السلام تحقيق المصالحة السياسية بين أطراف الصراع من خلال أدوات رئيسية هي الوساطة والتفاوض والتيسير. ومن الأهمية بمكان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي أيرلندا، وأيسلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ومالطة، والنمسا، وهنغاريا، واليونان.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بيانهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تتفضل بتوزيع النصوص الخطية وأن تدلي بصيغة موجزة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة النيجيرية على تنظيم مناقشة مفتوحة حول هذه المسألة الهامة، ونرحب بأول مشروع قرار قائم بذاته على الإطلاق بشأن إصلاح قطاع الأمن.

تتعلق واحدة من أهم مسائل بناء السلام بعد انتهاء الصراع بالسبل والوسائل التي تكفل استمرار السلام. ويتصدر إصلاح قطاع الأمن هذه المناقشة. حين تُساء إدارة قطاع الأمن وتحتل وظائفه، فإنه يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً لاستدامة التنمية والاستقرار والسلام. ومن ناحية أخرى، سوف يساعد وجود نهج شامل ومتناسك ومنسق لإصلاح قطاع الأمن مساعدة فعالة في إقامة دول تؤدي وظائفها بفعالية وقادرة على الاستمرار اقتصادياً. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن نتصدى لإصلاح لقطاع الأمن باعتباره جزءاً من إستراتيجية شاملة وجامعة لبناء السلام، وأن ندمج جهودنا في الإطار الأوسع لتعزيز سيادة القانون. كما ينبغي أن يستمر دعم قطاع

ضباط الشرطة المرشحين من العديد من البلدان الدراسات الجامعية والعليا في أكاديمية الشرطة التركية. وظلت الأكاديمية التركية الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، التي أنشئت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقوم بدور هام في تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من خلال برامجها في التدريب وبناء القدرات للبلدان المحتاجة.

لا يمكن أن تكون الحلول في مجال إصلاح قطاع الأمن قابلة للبقاء إلا إذا طبقت ضمن إطار شامل لبناء السلام يتضمن عدة عناصر في مجالات المساعدات الإنسانية، والتنمية، وإرساء الديمقراطية، والحوكمة. تستخدم تركيا هذا النهج الشامل المتعدد الأبعاد والمتزامن في مناطق مثل الصومال، وجنوب شرق أوروبا، وأفغانستان، لإثراء جهودها في مجال الأمن لتشمل المعونة الإنسانية، والتنمية المحلية، وتشديد البنية التحتية الأساسية، والتعليم، والصحة، وتقديم الدعم لعمليات السلام. وسمحوا لي أن أختتم بتوجيه الشكر إلى الرئاسة النيجيرية، وللدول الأعضاء وجميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تشارك في إدارة وتعزيز الممارسة المهمة المتمثلة في إصلاح القطاع الأمني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بالرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن لتنظيمها هذه المناقشة المهمة في مسألة إصلاح قطاع الأمن، الذي يكتسي أهمية كبيرة لدى جميع البلدان، لا سيما البلدان الخارجة من الصراع. هذه المناقشة التي ينظمها مجلس الأمن اليوم لها مبرراتها القوية. إذ يشير ٢٤ من أصل ٤٧ من القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن في عام ٢٠١٣ إشارة صريحة إلى إصلاح قطاع الأمن؛ وهناك ١٤ من

تعميم المسائل الجنسانية، وكفالة مشاركة المرأة في إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن عمليات السلام الأكثر عمومية وتسوية الصراع وحفظ السلام وبناء السلام والإنعاش وجهود الوساطة. تعطي تركيا الأولوية لأنشطة إصلاح قطاع الأمن كجزء من مشاركتها من أجل السلام حول العالم. وتتواصل مشاركة حفظة السلام الأتراك في مختلف بعثات الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك أفغانستان، وأفريقيا، ومنطقة البلقان، والشرق الأوسط، حيث يساهمون في تدريب أفراد الأمن، فضلا عن إسهامهم في بناء القدرات وبناء المؤسسات للقوات العسكرية والأمنية.

وفي ذات السياق، لدى تركيا تعاون أمني قوي، لا سيما مع أفغانستان والصومال وبعض البلدان الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يغطي طائفة واسعة من المسائل، تتراوح ما بين تقديم المساعدة التقنية وتعزيز المؤسسات المدنية ومؤسسات إنفاذ القانون، إلى توفير الدورات التدريبية لمسؤولي إنفاذ القانون. ووقعت اتفاقات ثنائية تغطي شتى جوانب دعم إصلاح الأمن مع عدد كبير من البلدان، من بينها العراق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، ومنغوليا، وليبيا، وكوت ديفوار، والعديد من البلدان في جنوب شرقي أوروبا، وآسيا الوسطى وأفريقيا.

تعطي تركيا الأولوية للتدريب. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠١٣، استفاد أكثر من ٢٠ ألف من مسؤولي إنفاذ القانون الأجانب القادمين من ٥٤ بلدا - معظمها في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى - من مختلف دورات التدريب المهني والاحترافي التي عقدها الشرطة الوطنية التركية. ومركز سيفاس للتدريب المهني الشرطي، الذي تدرب فيه أكثر من ١٥٠٠ من طلاب الشرطة الوطنية الأفغانية منذ عام ٢٠١١، ما هو إلا مثال واحد. وبالمثل، تلقى المئات من

الأمن بحيث يشمل التصدي لكل تحد في عملية واحدة، بغية إحراز النتائج المرجوة والأهداف القابلة للتحقيق.

علاوة على ذلك، تؤكد مصر على أن الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن يجب أن يقوم على أساس أوسع نطاقا لجهود بناء المؤسسات الوطنية التي تهدف إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للصراعات، والبيئات الأمنية المعقدة التي يمكن تواجدها في البلدان الخارجة من الصراع.

وبينما نعترف بولاية مجلس الأمن في مجال تحقيق السلم والأمن، علينا أن نأخذ عضويته المحدودة في الاعتبار. لذلك، نعتقد مصر أن قيام الأمم المتحدة بوضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن يجب أن يجري في الجمعية العامة، من أجل كفالة أن تتم صياغتها، بما في ذلك نطاقها، وولايتها، وقودها، من خلال عملية حكومية دولية شاملة تضمن المشاركة الكاملة من جميع أعضاء الأمم المتحدة في المناقشة الهامة، مع مراعاة المسؤولية الرئيسية والحق السيادي لأي بلد معني بتحديد أولوياته الوطنية في ذلك الصدد.

وفي الختام، نعتقد أيضا أن لجنة بناء السلام بإمكانها تنسيق أنشطة مختلف الأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد، لا سيما في ضوء الخبرة التي اكتسبتها اللجنة من خلال عملها مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نيوزيلندا تشكر نيجيريا على دورها القيادي المتواصل بشأن مسألة إصلاح قطاع الأمن، وهو التزام يتصف بمزيد من الأهمية لأن معظم الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن تجري في القارة الأفريقية بتكليف من المجلس. لذلك، لا بد لمنظور نيجيريا -

بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة مكلفة حاليا بتقديم الدعم في مجال إصلاح قطاع الأمن للحكومات المضيفة.

مناقشة اليوم جزء لا يتجزأ من نقاش أوسع نطاقا حول الصلات المتبادلة بين السلام والأمن، من جهة، وتحقيق رخاء الشعوب من جهة أخرى، وكذلك حول أوجه التكامل بين أنشطة منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، والآثار المترتبة عن كل منها في مختلف مراحل تسوية الصراع، مع توفير الدعم في الوقت نفسه لبناء القدرات المؤسسية للدول الخارجة من الصراعات.

ومن الضروري إصلاح قطاع الأمن في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا السياق، تؤكد مصر أن الملكية الوطنية ليست شرطا أساسيا لإصلاح قطاع الأمن فحسب، ولكنها أيضا العمود الفقري لأي برنامج يتعلق بإصلاح قطاع الأمن ويكون قابلا للبقاء. والتحدي لا يتمثل في وضع تصور للملكية الوطنية، وإنما في تفعيلها بطريقة تضمن تماما أن يبقى إصلاح قطاع الأمن عملية مطلوبة. وأهمية إصلاح قطاع الأمن بالنسبة إلى الاحتياجات الفعلية لكل بلد في حالات ما بعد الصراع تعتمد على مجرد قدرة ذلك البلد على أن يشارك مشاركة كاملة في تصميم جميع الأنشطة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن وتنفيذها ورصدها. وينبغي ألا يُنظر إلى الملكية الوطنية واعتبارات الدعم الدولي على أنها موضع تنافس بعضها مع بعض.

ونعتقد مصر أن إصلاح قطاع الأمن ليس هدفا يتم السعي إلى تحقيقه بمعزل عن التصدي للتحديات المجتمعية الأخرى التي تواجه السلام والأمن في البلدان الخارجة من الصراعات، مثل بطالة الشباب، والجريمة المنظمة، والقضاء على الفقر، والافتقار إلى قدر كاف من التعليم والخدمات الصحية. ومع ذلك، ليست هناك إجابات أو ردود سهلة على الطابع المعقد لجميع تلك التحديات. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. نحن بحاجة إلى تجنب التوسع في إصلاح قطاع

تلقّي المساعدة من الأمم المتحدة للمرحلة التالية من تطورها. ومع ذلك، لا يزال يتعين على المجلس أن ينسّق بشكل أكثر فعالية مع شركاء إقليميين وآخرين من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وأن يتعلم منهم، بغية كفالة أن تكون المساعدة مصمّمة خصيصا للاحتياجات والحقائق الوطنية، وأن تستمر المكاسب إلى ما بعد انتهاء بعثة ما. ولجنة بناء السلام، مع تشكيلاتها القطرية، لديها اختصاص معين في هذا الصدد، لذا يتعين على المجلس أن يجد سبلا جديدة وسبلا أفضل للعمل في إطار شراكة وثيقة مع اللجنة.

وإصلاح قطاع الأمن عملية معقدة في كثير من الأحيان، وهي عملية مشحونة سياسيا تنطوي على مخاطر كبيرة؛ ومع ذلك، يمكنها في بعض الحالات أن تمثل الاستثمار الوحيد الأكثر أهمية الذي يمكن أن يضعه الشركاء الدوليون في مستقبل البلد. ونيوزيلندا مساهم نشط في إصلاح قطاع الأمن، لا سيما في قطاع العدالة، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال بعثات الأمم المتحدة. ولقد علّمتنا هذه الخبرة دروسا قيّمة بشأن إدارة العملية الانتقالية الصعبة، بدءا من توفير البرامج المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وانتهاء ببعثات حفظ السلام وتقديم المساعدة لأجل طويل من خلال الدعم الثنائي، كما كان الحال بالنسبة إلى المساعدة التي قدمناها إلى تيمور - ليشتي في مجال الشرطة بعد انسحاب الأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

وبالنسبة إلينا، أبرزت تجربة تيمور - ليشتي أيضا أهمية الملكية الوطنية كشرط أساسي لنجاح إصلاح قطاع الأمن. والواقع أن المناقشات التي تجريها الأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن تعترف عن حق بأن نجاح عمليات إصلاح قطاع الأمن يعتمد على الإرادة السياسية الثابتة للبلد المعني. لذلك، تتفق نيوزيلندا مع مصر على أن الهدف الرئيسي يجب أن يتمثل في مساعدة القيادة السياسية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وتوفير المساعدة التقنية الدولية للأطراف الفاعلة على الصعد

والواقع لتجربة جميع الدول الأفريقية - أن يكون بارزا في أي إصلاح لقطاع الأمن.

ترحب نيوزيلندا باقتراح اعتماد أول مشروع قرار قائم بذاته على الإطلاق بشأن إصلاح قطاع الأمن اليوم. فمشروع القرار يؤكد على التقدم الكبير الذي أحرزناه منذ المناقشة المفتوحة الأولى التي أجراها المجلس حول هذه المسألة في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5632). وهذا التقدم اقتضى الاعتراف بطبيعة التحدي المتمثل في إصلاح قطاع الأمن وأهميته؛ وهو التقدم الذي اقتضى وضع إطار معياري أكثر شمولا وتماسكا وتنسيقا؛ إنه التقدم الذي استلزم أدوات تنفيذية عملية لعمل الأمم المتحدة بفعالية في هذا المجال. فمشاركة الجهات الفاعلة المحلية، وأهمية التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، وضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المرأة، والحاجة الرئيسية إلى تهيئة بيئة تسودها سيادة القانون، أمور يجري التأكيد عليها بحق في مشروع القرار لهذا اليوم.

إن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأجل - ومن هنا التقدم الذي يتوخى تسجيله مشروع القرار - وهي تقتضي التزاما مشتركا من السلطات الوطنية وانخراطا متواصلا من الشركاء الدوليين على حد سواء. ومجلس الأمن له دور حاسم في إرساء الأسس لتلك الجهود؛ وإنما هناك شركاء ثنائيون وآخرون من الأمم المتحدة لهم أيضا أدوار هامة جدا. لذلك، من المهم أن يكون المجلس قادرا على التنسيق بشكل أكثر فعالية مع تلك الجهات الفاعلة. وإصلاح قطاع الأمن يذهب إلى أبعد من عمليات حفظ السلام، إذ يجب الأخذ به في مجمل عمليات بناء السلام.

والتحديات التي تواجه إصلاح قطاع الأمن تبدو موجودة في مجموعة متنوعة من المواقع، بدءا من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات حيث تكون لديها قطاعات أمنية غير فعالة، ووصولاً إلى الدول الخارجة من الصراع التي تسعى إلى

وتود ماليزيا أن تؤيد البيان الذي سيبدلي به ممثل إيران باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

إن وفد بلدي يحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2013/480) عن تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن. ويسلط التقرير الضوء على العمل الجاري والتوصيات بشأن كيفية تعزيز أعمال الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن.

ويود وفد بلدي أيضا أن يُشيد بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والتقدم الهام الذي أحرزته عبر السنوات، ولا سيما بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ المُعنون "ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن" (S/2008/39). وفي الحقيقة، شهدنا الكثير من التقدم والتحسين في مجال هذا الإصلاح. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ التغييرات السريعة في النزاعات الحالية وتعقيدها يستلزمان استعراضا وتعزيزا متواصلين للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن.

يود وفد بلدي كذلك أن يؤكد مجددا أنّ إصلاح قطاع الأمن يجب أن يستند إلى المبدأ الأساسي المتمثل في الملكية الوطنية لا أن يُغفل. وإصلاح قطاع الأمن لن ينجح إلاّ عبر عملية حوار ومصالحة وتشاور. وهذا مهم لأنّ أفكار الناس ومشاعرهم وخصوصياتهم ينبغي ألاّ يحلّ محلها نهج يُبطل مشروعية أصحاب المصلحة المحليين.

وفي هذا الصدد، تتفق ماليزيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ومفادها أنّ الملكية الوطنية لعمليات إصلاح قطاع الأمن يجب أن تكون شاملة لكي تزيد الثقة بالمؤسسات الأمنية ومشروعيتها. ومن الأساسي أن تقود إصلاح قطاع الأمن السلطات الشرعية لكل دولة من الدول الأعضاء، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل جميع مستويات الحكومة، ومؤسسات قطاع الأمن والمجتمع المدني

الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، حيث تتمكن من تطبيقه على وضعها المحلي الفريد. لذلك، تنضم نيوزيلندا إلى تركيا ومصر في حث المجلس على تجنّب اتباع النهج الواحد الذي يناسب الجميع. بدلا من ذلك، ينبغي له أن يركز على تمكين السلطات الوطنية من القيام بعمليات إصلاح قطاع الأمن الخاصة بها.

إن التاريخ الحديث يظهر أن لا أحد يملك حق التفرد في إدارة عمليات إصلاح قطاع الأمن. ولقد تعلمنا بشكل خاص أن ما يصلح في وقت من الأوقات وفي مكان من الأمكنة لا يصلح دائما في وقت آخر. فإذا فشلت عملية إصلاح قطاع الأمن وعادت أعمال العنف، حينئذ يمكن للخسارة التي تلحق بالاستثمار في البلد المضيف والمجتمع الدولي على نطاق أوسع أن تكون خسارة فادحة. ويجب علينا جميعا، بالتالي، أن نواجه تحدي إصلاح قطاع الأمن بصراحة وانفتاح، بينما نستعرض باستمرار ما إذا كانت العملية ناجحة، ونكيّف الجهود التي نبذلها وفقا لذلك.

وبهذا الالتزام، وبالعامل مع أولئك الذين لديهم خبرة إقليمية عملية على أرض الواقع، يمكننا بالتأكيد أن نحرز تقدما في إصلاح قطاع الأمن الذي يسعى إليه مشروع القرار لهذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة الهامة بشأن "إصلاح قطاع الأمن: التحديات والفرص"، ولإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2014/238، المرفق) التي تشكل أساس المناقشة الجارية اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

والتقييم. ومع أنه من الأسهل قياس المخرجات الكمية، فإن التأثير النوعي يسهم غالباً بشكل أكثر أهمية في معالجة المسائل الاجتماعية المتأصلة والتطوير طويل الأمد لعمليات إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، تدعم ماليزيا دعوة الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرات الرصد والتقييم لديها. ومجدداً، يجب إعداد أولويات الرصد والتقييم وآلياتهما وفقاً للظروف والتعقيدات المختلفة التي تواجهها البلدان الخاضعة للإصلاح.

وبالانتقال إلى تحديد أولويات إصلاح قطاع الأمن، ترى ماليزيا أنه ينبغي القيام بالتخطيط مبكراً لدى تشكيل بعثات حفظ السلام. وقد أظهرت التجربة أن البلدان التي تشهد مراحل انتقالية تستدعي مشاركة متواصلة حتى بعد المرحلة الأولية لإرساء الاستقرار. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى تنسيق أفضل بين الممثلين الخاصين للأمين العام، وقادة القوات ووكالات الأمم المتحدة المعنية لدى إعداد نهج شاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن.

وختاماً، إن وفد بلدي يرحب بمشروع قرار مجلس الأمن الذي أطلقته نيجيريا حول إصلاح قطاع الأمن ويدعمه. فقد جاء في وقته المناسب حقاً، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة والمساهمة المكثفة لإصلاح قطاع الأمن في أعمال الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وماليزيا على يقين أن مشروع القرار سيؤكد مجدداً التزام الأمم المتحدة بنهج شامل في دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر نيجيريا على عقد مناقشة المجلس المفتوحة حول إصلاح قطاع الأمن، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2014/238، المرفق) الوافية جداً. إن هذه المناقشة المفتوحة هي الثانية من مجموع ثلاث مناقشات أثناء هذه الرئاسة، وإستونيا، بصفتها

والأطراف الفاعلة غير الحكومية. وبمعزل عن إضفاء المصادقية على عملية إصلاح قطاع الأمن، فإن إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين في المفاوضات بشأن هذا الإصلاح سيؤدي أيضاً دوراً محورياً في ضمان صياغة أفضل لبنود إصلاح قطاع الأمن بحيث يستجيب للظروف والتحديات الوطنية المحددة.

ومع أن أهمية الملكية الوطنية تضاهي كل شيء، فإن ماليزيا تدرك تماماً أن إصلاح قطاع الأمن سيستلزم موارد مالية. وقد شهدنا مبادرات إصلاح كهذه في إطار لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، يتطلب تدريب الموظفين وتطوير المهارات وصياغة الأطر القانونية وبناء الهياكل الأساسية للأمن الوطني قدراً كبيراً من التمويل. لذا، يتعين توفير التمويل الكافي لضمان الجهود الناجحة لإصلاح قطاع الأمن.

وعمليات إصلاح قطاع الأمن الممولة من الخارج تتجاوز غالباً بتقويض الاستدامة وإهمال الملكية الوطنية. ويمكن لمجلس الأمن الاضطلاع بدوره في هذا الشأن بإشراك السلطات الوطنية في صياغة ملائمة لولاياته التي تناسب الظروف الوطنية بشكل أفضل.

لقد أظهرت التجربة أن التمويل الكافي وحده قد يكون نصف الحل. والقدرة والخبرة جانبان هامين أيضاً يساهمان في إصلاح قطاع الأمن. والبلدان الخارجة من النزاع يمكنها أن تتعلم من التجارب الناجحة للآخرين. والشراكات عبر التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات مثل تحديد الخبراء المدنيين ستكون مفيدة في تطوير إصلاح قطاع الأمن على نطاق المنظومة. ونعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تفكر جدياً في إعداد روابط لتحديد القدرات المدنية التي تدعم إصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات.

وإذا ينظر مجلس الأمن في مقدار الأعمال والموارد التي كانت وستبقى موجهة نحو عمليات إصلاح قطاع الأمن، ينبغي له أن يوجه أيضاً تركيزاً ملائماً على آليات الرصد

والاجتماعية - بما فيها المجموعات السياسية للبلد والنساء والشباب. فإذا أمكن تحقيق ذلك، ستكون ملكية المجتمع لمستقبله - وهي عامل هام آخر من عوامل النجاح - أكثر قوة إلى حد بعيد. وبما أن الشمولية والملكية أساسيتان في بناء السلام، فيجب مراعاتهما في المفاوضات السلمية.

ثانياً، إن البلدان التي تشهد مراحل انتقالية أو الخارجة من النزاعات تحتاج في أغلب الأحيان إلى المشورة والتشجيع. وللمجتمع الدولي دور هام يؤديه في هذا الصدد على صعيد بناء القدرات. لذا، أودّ الإشادة بالأمم المتحدة على التعزيز الثابت لمُسْتَلزَماتها في بناء السلام واهتمامها الخاص بإصلاح قطاع الأمن بصفته جزءاً من ذلك. وحقيقة كون عدد الإشارات إلى إصلاح قطاع الأمن في قرارات المجلس قد ارتفع كثيراً، وكون أغلبية الولايات لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تشمل إصلاح قطاع الأمن محبّذة جداً. وإننا نلاحظ بإيجابية أيضاً أن أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن قد تضاعفوا في السنوات الأخيرة. وأصبح هذا الإصلاح جزءاً أساسياً من برامج الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، محققاً المزيد من الصدارة في كل سنة.

ثالثاً، إننا نرى أن إصلاح قطاع الأمن قد ارتبط ارتباطاً حقيقياً بسيادة القانون. ويسرّنا أيضاً أن نرى ذلك الارتباط المذكوراً في مشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم. لكننا لا نعتقد أنه ينبغي اعتبار سيادة القانون غاية أو هدفاً بحدّ ذاته. بل ينبغي تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في بيئة تُطبّق فيها أصلاً مبادئ سيادة القانون، بغية تلافي مجازفة كبرى بالتنازل عن أية عملية لبناء السلام أو التعمير.

أخيراً، يتوفر الكثير من المعرفة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن. وقد سلك العديد من الدول الأعضاء طريق بناء الدولة وأصلحت قطاعها الأمني كجزء من تلك العملية. بدأ بالفعل عدد من الدول الأعضاء بتقاسم الخبرة والمعرفة مع الآخرين. ذلك ينطبق أيضاً على المنظمات الإقليمية. إن الخبرات المكتسبة

داعمة لانفتاح المجلس وشفافيته المعزّزين، تودّ أن تهنئ الرئاسة النيجيرية على هذا الجهد. ومن المهم إتاحة الفرصة أمام الدول غير الأعضاء في المجلس لكي تُسهم في هذه المناقشات حول مسائل متعلقة بسلام العالم وأمنه.

كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والمجلس على مشروع القرار حول إصلاح قطاع الأمن، الذي سيُعتمد في وقت لاحق.

إنّ إستونيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها إستونيا الكلمة حول هذه المسألة الهامة، فإننا نودّ الإشادة بقيادة سلوفاكيا في إضافتها إلى جدول أعمال المجلس. ولا يمكن الاستخفاف بأهمية إصلاح قطاع الأمن في برنامج السلام والأمن العالميين. فقد جاء في المذكرة المفاهيمية "يشكل الأمن الأساس الذي يقوم عليه بناء الدول"، ولا يمكننا المبالغة في الموافقة على ذلك. فالمؤسسات الأمنية الضعيفة لا تستطيع أن تمنع نشوب النزاع، وفي حالة ما بعد انتهاء النزاع، لا يمكنها غالباً تفادي انتكاس البلد في الفوضى. لذا، فإنّ دعم هذا الإصلاح هو إحدى أهم وظائف المجتمع الدولي - ليس لصون السلام والأمن في بلد ما فحسب، بل لاستعادة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان أيضاً. واسمحوا لي بإبداء بعض الملاحظات في هذا الصدد.

أولاً، إنّ أحد العوامل الرئيسية للنجاح هو عملية تعمير وتحقيق استقرار شاملة. وإصلاح قطاع الأمن ليس مجرد تمرين تقني صرف في إصلاح قوات الدفاع أو وكالات إنفاذ القوانين؛ بل هو جزء من عملية سياسية أوسع، يكون فيها الدور الريادي للسلطات الوطنية أساسياً.

وأفضل ضمانة للاستقرار الدائم والإصلاح والتغيير الناجحين هي إشراك جميع شرائح المجتمع - الدينية والعرقية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

بادئ ذي بدء، أود أن أنقل تقدير الحركة إليكم، سيدي الرئيس، وإلى حكومة نيجيريا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح قطاع الأمن. كذلك أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على تقريره بشأن هذه المسألة، المعنون "تأمين الدول والمجتمعات: تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن" (S/2013/480).

منذ عام ٢٠٠٧، عندما عقد مجلس الأمن أول مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.5632)، والعديد من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز يعتبر هذه المناقشات فرصة لأعضاء المجلس وللعضوية الأوسع في الأمم المتحدة لبلورة وجهات نظرها بشأن الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن. إنها قضية هامة جداً لجميع البلدان الخارجة من صراع، ولا سيما في أفريقيا.

تعتقد حركة عدم الانحياز أن مناقشة اليوم جزء أساسي لا يتجزأ من المناقشة الأوسع حول العلاقة المترابطة بين مفاهيم السلم والأمن والتنمية بوصفها عناصر تعزز بعضها بعضاً وأوجه تكامل بين منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. ونأمل أن توفر مناقشاتنا هنا توجيهاً للأمم المتحدة بشأن كيفية بناء القدرات المؤسسية في الدول الخارجة من صراع وكذلك الدول التي تمر بمرحلة انتقال.

إن الأمم المتحدة تتفوق على غيرها من المنظمات بكونها تتمتع بميزة مقارنة وهي تعددية الأطراف. وبسبب شرعيتها

في تلك العمليات يجدر تجميعها وتقاسمها مع الدول التي بحاجة إليها. نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنسق هذه الجهود ونشيد بالنهج الكامل الذي اتخذته بالفعل الأمين العام في ذلك الصدد. ويعزز ذلك أيضاً من الخبرة الفنية لدى الأمم المتحدة ويساهم في تحسين قدرة المنظمة على الوفاء بمهمتها.

إن سجل إستونيا في إصلاح قطاعها الأمني يمكن اعتباره مثالاً على النجاح. بعد نهاية الاحتلال السوفياتي لبلدنا، واجهت أمتنا مهمة كبيرة تمثلت في بناء مجتمع يقوم على مبادئ وقيم تختلف عن مبادئ وقيم النظام الشمولي، أي بناء مجتمع يركز على الديمقراطية. هذا كان يعني بناء مؤسسات قوية والتمسك بالحكم الصالح، وتعزيز سيادة القانون وجعل الإنسان في قلب عملية التنمية.

لقد أصبح إصلاح قطاع الأمن جزءاً حقيقياً من تلك العملية. وكانت إستونيا محظوظة بفضل ما لديها من أصدقاء عديدين ومستشارين، ولكن بدأت تظهر النتائج الحقيقية عندما فهمنا أن الإصلاحات في صالحنا وليست في صالح أحد آخر. وبوسعنا أن نؤكد للمجلس أن مفهوم الملكية كان على جانب عظيم من الأهمية وهي الرسالة التي نريد تعزيزها اليوم.

في السنوات الـ ١٠ الماضية، ما برحنا نتقاسم تلك الخبرة مع الآخرين في دعم بناء القدرات. وتشاطر إستونيا ما لديها من دراية على الصعيد الإقليمي في منطقة البلقان وفي منطقة القوقاز، في جمهورية مولدوفا وفي أوكرانيا. إن أفراد الشرطة لدينا والخبراء في مجال مراكز الإصلاح والمدربين جزء من بعثات الاتحاد الأوروبي في أفغانستان والعراق. إننا نسعى، باتباع نهج الخطوة تلو الخطوة، إلى تعزيز نطاق مشاركتنا وإلى أن نصبح جزءاً من مبادرات بناء السلام الأوسع وبعثات بناء السلام. إن حكومة إستونيا لكي تتشاطر الجهود المبذولة في الأمم المتحدة، قررت في هذا العام، وللمرة الأولى على الإطلاق، المساهمة في صندوق بناء السلام.

الاضطلاع به من خلال عملية حكومية دولية ويجب أن يكون في سياقات محددة“

وشددوا أيضاً على أنه

”ينبغي القيام بعملية إصلاح قطاع الأمن بناء على طلب البلد المعني وإبراز المسؤولية الرئيسية والحق السيادي للبلد المعني في تقرير أولوياته الوطنية في هذا الصدد.“

أما بالنسبة لبلورة نهج الأمم المتحدة نحو إصلاح قطاع الأمن، فتعتقد حركة عدم الانحياز أن هذه البلورة يجب أن تتم في الجمعية العامة لضمان الاضطلاع بوضع الاستراتيجيات الخاصة بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك النطاق والولاية، من خلال أوسع عملية حكومية دولية ممكنة. ونحتاج إلى مناقشات مستفيضة في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكين من المشاركة الكاملة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المسألة الهامة والحساسة.

كذلك لجنة بناء السلام في وضع يمكنها من تنسيق أنشطة الأجهزة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد، ولا سيما في ضوء الخبرة التي اكتسبتها اللجنة من خلال مشاركتها. وبنفس القدر من الأهمية ينبغي أن يكون البلد المتلقي ممسكاً تماماً بزمام رسم الاستراتيجية وتحديد الفجوات والاحتياجات والمجالات ذي الأولوية وتنسيق الدعم الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نيجيريا، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى مذكرتك المفاهيمية الرائعة (S/2014/238، المرفق)، ولا سيما قيادتكم للمسألة. إن الدور الرئيسي الذي قامت به نيجيريا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لبلدي.

العالمية فإنها في وضع فريد للقيام بدور رئيسي في سياسة المعلومات وبناء قدرات قطاع الأمن وإصلاحه.

إننا إذ نأخذ في الحسبان المسؤولية الرئيسية والحق السيادي لأي بلد في تقرير أولوياته الوطنية في ذلك الصدد، نتفق مع تقرير الأمين العام ومذكرات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن ومؤداها أن الملكية الوطنية يجب أن تكون ركيزة أساسية في نهج الأمم المتحدة نحو إصلاح قطاع الأمن. ولا بد للملكية الوطنية وأدوات إصلاح قطاع الأمن من أن تتكيف مع سياق كل بلد بشكل خاص وأن تكون مبادئ توجيهية في ما يتعلق بدور الأمم المتحدة في دعم بناء قدرات قطاع الأمن وإصلاحه.

إن البيان الرئاسي المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/3) يشدد أيضاً على الأهمية البالغة لإصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، ويشدد على السيادة والمسؤولية الرئيسية للبلد المعني في تقرير نهجه وأولوياته الوطنية في إصلاح قطاع الأمن.

في آب/أغسطس ٢٠١٢، لاحظ رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز في الوثيقة الختامية لقمتهم السادسة عشرة المعقودة في طهران، أهمية إصلاح قطاع الأمن، من بين عناصر هامة أخرى في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وقد شددوا على ضرورة إدماج إصلاح قطاع الأمن في الإطار الواسع لأنشطة سيادة القانون في الأمم المتحدة وبذلك يضمنون أن أنشطة وهيكل إصلاح قطاع الأمن لا تشكل ازدواجية في العمل الذي يُضطلع به في مجال سيادة القانون. وقد أكدوا من جديد أن

”تطوير نهج في الأمم المتحدة نحو إصلاح قطاع الأمن يجب أن يتم داخل الجمعية العامة ووفقاً لمبدأ الملكية الوطنية، وتم التشديد على أن وضع استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك نطاقه وولايته، ينبغي

وإصلاح قطاع الأمن يجب أن يكون شاملاً للكافة في جميع مراحله. وحوكمة جهود إصلاح القطاع والملكية الوطنية لها أمر بالغ الأهمية لنجاحها وشرعيتها. وبالتالي، لا بد من مراعاة حقائق الواقع السياسي في البلدان المعنية. ويجب كفالة قيام الجهات الفاعلة والهياكل غير الحكومية ذات الصلة بمهام فنية وإجراء حوارات للمصالحة الوطنية والاضطلاع بأنشطة في مجال العدالة الانتقالية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد أيضاً على أن المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية يمكن أن تضطلع بدور هام بخصوص عنصر المساءلة في برامج إصلاح قطاع الأمن. ويجعل إصلاح هذا القطاع قائماً على الملكية الوطنية وفي إطار سيادة القانون، سنكون قد أرسينا الأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً، بخصوص وضع المرأة، يجب أن يكون تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن مبدأً توجيهياً رئيسياً في إعداد البرامج والإصلاح في هذا المجال. وقد اتخذت خطوات لتنفيذ القرار ولكن لا يزال هناك المزيد الذي ينبغي القيام به، حسبما أظهرت بوضوح المناقشة المفتوحة المعقودة يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.7160) في ظل القيادة القديرة لنيجيريا أيضاً. وينبغي أن تكون مكافحة العنف ضد المرأة وتشجيع توظيف النساء في القطاع الأمني في صلب جدول الأعمال.

ثالثاً، بخصوص الجريمة، أود أن أشير إلى جانب آخر لإصلاح قطاع الأمن يجري التقليل من شأنه، ألا وهو، الجريمة الدولية. ففي جميع أنحاء العالم، نشهد الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على الأنشطة الإجرامية التي تحتذيها المناطق التي تعاني من ضعف الحوكمة وضعف المؤسسات الأمنية. وفي هذه الحالات، تزدهر أنشطة تهريب المخدرات والاتجار بالبشر والفساد وتتمكن الشبكات الإجرامية من إنشاء قوات أمن بالوكالة.

ترحب هولندا أيضاً بتقرير الأمين العام (S/2013/480) والتوصيات الواردة فيه. تشدد الوثيقتان، من جهة، على أهمية النهج الشامل في إصلاح قطاع الأمن داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن الجهة الأخرى، تشددان على الحاجة إلى تركيز جهود إصلاح قطاع الأمن على الملكية الوطنية. ونؤيد تأييداً كاملاً تلك الأفكار.

تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن حكومتني تدرك العلاقة الوثيقة بين الأمن وسيادة القانون والتنمية. أود أن أذكر الصيغة الأساسية للقمة العالمية التي انعقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ومفادها أنه لا يمكن إحلال الأمن من دون تحقيق التنمية، ولا توجد تنمية من دون سلام، ولا يوجد سلام دائم أو تنمية مستدامة من دون احترام حقوق الإنسان. وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع فإن تلك العلاقة المترابطة بين العناصر الثلاث تتجلى على نحو أكثر، وإصلاح قطاع الأمن هام للعناصر الثلاثة جميعها.

وسأتناول في بياني تلك المسائل، فضلاً عن وضع المرأة ومكافحة الجريمة والدور الذي نرى أن على الأمم المتحدة القيام به.

أولاً، بخصوص سيادة القانون، لا يمكن النظر إلى إصلاح قطاع الأمن بمعزل عن سيادة القانون. ويجب على الأجهزة الأمنية أن تعمل داخل إطار القانون وأن تخضع لمساءلة السلطات المدنية. وينبغي أن يكون المنظور المتعلق بالجانب المدني محور التركيز الرئيسي لإصلاح هذا القطاع للتأكد من اهتمام الأجهزة الأمنية بالأمن البشري أيضاً وليس بأمن الدولة فحسب. وسيضفي ذلك الشرعية عليها من المنظور القانوني وسيكسبها الثقة من منظور المجتمع.

استمرار شراكتنا من أجل تعزيز السلام والنهوض بالعدالة ودعم التنمية في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا أن نراكم، صاحب المقام وزير الخارجية أمينو والي، تتأسون مناقشة اليوم بشأن إصلاح قطاع الأمن، الأمر الذي يشهد على قيادة نيجيريا الثابتة والقوية بشأن هذه المسألة الهامة. ونشيد بفعالية ولباقة السفارة جوي أوغوو في قيادة مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

والتقرير البالغ الأهمية للأمين العام (S/2013/480) ومشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم والمذكورة المفاهيمية المحكمة التي أعدتها نيجيريا (S/2014/238، المرفق)، هي أمور توجهننا جميعاً للانتقال من وضع السياسات إلى التنفيذ والرصد والاستعراض. وتقدم باكستان، بوصفها من أكبر البلدان المساهمة بقوات، دعماً نشطاً لإصلاح قطاع الأمن في مختلف مسارح عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وتيمور - ليشتي. ويمكننا، أيضاً، أن نشهد على أن الجهود التي تقودها الأمم المتحدة أحدثت تحولا كبيرا في المشهد الأمني في تلك البلدان.

ونعلم بحكم تجربتنا أنه عند انهيار مؤسسات قطاع الأمن أو نشوب نزاعات أو سقوط المجتمعات في هوة الفوضى أو النزاع، فإن أفضل سبيل لعكس مسار هذه الحلقة المفرغة هو إصلاح وتعزيز مؤسسات الأمن العام.

وقد أصبح إصلاح قطاع الأمن أحد العناصر الأساسية لمشاركة الأمم المتحدة في جميع عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وإصلاح هذا القطاع يستهدف بحق المؤسسات المعنية بالعدالة الانتقالية وقوات الأمن والشرطة ونزع السلاح

وينبغي أن يدفعنا ذلك إلى التفكير في صلة هذا الأمر بالجريمة الدولية وكيفية التعامل معه من منظور إصلاح قطاع الأمن.

بشأن دور الأمم المتحدة - وهذه هي النقطة الرابعة التي سأتناولها - تشيد هولندا بتقرير الأمين العام لوضعه نهجا أكثر شمولا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة المعنية المشاركة في إصلاح ذلك القطاع وفي مجالي سيادة القانون والتنمية أن تتعاون بفعالية أكبر. وهذا ينطبق في نيويورك وفي الميدان على السواء. والأمم المتحدة تتمتع بميزة نسبية في القيام بدور تنسيقي لمساعدة المجتمعات المحلية في صياغة وتوجيه الأسئلة الصحيحة بخصوص عمليات إصلاح قطاع الأمن لديها، ولدعم البلدان في بناء قطاع أمني يركز على حقوق الإنسان، وفي العمل على تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، من المهم للغاية اتباع نهج شامل.

والنقطة الأخيرة التي أود التطرق إليها هي أن هولندا من أشد مؤيدي إصلاح قطاع الأمن، وذلك من خلال برامج التعاون الثنائي وكذلك في إطار الأمم المتحدة. وقد دعمنا وضع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونحن من أشد مؤيدي تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام من خلال تمويل مشاريع إصلاح هذا القطاع في الميدان. وندعم أنشطة مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، والتي يشكل الحوار الشامل للجميع ووضع السياسات وبناء الجسور بين طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية مواضيع رئيسية لها.

وفي الختام، فإن إصلاح هذا القطاع على نحو فعال هو نتيجة لتحقيق التآزر بين الجهود المبذولة في مجالات السلام والأمن والحوكمة وسيادة القانون، فضلا عن التنمية المستدامة. وهولندا تفخر بكونها شريكة للعديد من بلدان العالم، وكذلك للأمم المتحدة، في كل مجال من هذه المجالات. ونتطلع إلى

المصلحة الوطنية في مرحلة مبكرة من أجل تعزيز الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن واستيعابه داخليا. ويجب أن يكون الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مطابقا لأولويات البلد المضيف.

ومناقشتنا اليوم تركيز على تحسين تنفيذ ولايات وأهداف إصلاح قطاع الأمن. وثمة صعوبة في التنفيذ نتيجة الافتقار إلى الموارد الكافية في الوقت المناسب. وباكستان تؤيد الدعوة إلى منح الأولوية لعمليات إصلاح هذا القطاع في البعثات لكي يحظى بالاهتمام الاستراتيجي والسياسي، فضلا عن توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لضمان استدامة الإصلاح. وإلى جانب البنية التحتية والتدريب والمعدات اللازمة لإصلاح القطاع، ينبغي توجيه الاهتمام أيضا إلى الرقابة المؤسسية والحوكمة.

ومناقشة اليوم تكمل المناقشة المواضيعية التي نظمها رئيس الجمعية العامة في الأسبوع الماضي بشأن كفاءة الاستقرار والسلام في المجتمعات. كما أكدت المناقشة التي جرت في الأسبوع الماضي في سياق عملية المفاوضات الحكومية الدولية حول العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن على أهمية التآزر والتنسيق بين هاتين الهيئتين. وتمثل جوهر تلك المناقشات في ضرورة عمل مجلس الأمن والجمعية العامة بصورة مترادفة. ونحن نؤيد ذلك الرأي تأييدا تاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بالقول بأنه من دواعي سروري، سيدي، رؤيتكم تتولون رئاسة مجلس الأمن، وأكرر لكم دعم وفد بلدي الكامل.

إن اختيار موضوع إصلاح قطاع الأمن يدل بوضوح على أهمية هذه المسألة التي أصبحت أساسية بالنسبة لهيكل حفظ السلام والأمن الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب

والتسريح وإعادة الإدماج وبسط سلطة الدولة وتحديد الأسلحة وإدارتها والجريمة المنظمة. ويساعد ذلك بدوره على معالجة بعض الأسباب الجذرية للتزاع.

ووجود قطاع أمن يتسم بالمهنية والفعالية والقابلية للمساءلة يرسى الأساس لتحقيق السلام الدائم وتسوية النزاعات والتنمية ومنع الوقوع من جديد في دائرة التزاع.

ونعتقد أنه ينبغي تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمسؤولية في ما يتعلق بقطاع الأمن. وينبغي أن نستفيد من القدرات سواء في الميدان أو في المقر لاستغلال المزايا النسبية للأمم المتحدة استغلالا كاملا.

وينبغي النظر إلى إصلاح هذا القطاع وتنفيذه في الإطار العام لسيادة القانون. فوجود قطاع أمن قادر على البقاء وعلى إحداث تحول ويحظى بثقة السكان ويولي احتياجاتهم عامل أساسي لنجاح العمليات الانتقالية واستراتيجيات الخروج.

ولهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام دور تكميلي هام في تعزيز أهداف إصلاح القطاع. والجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تسهمان بشكل مباشر في صياغة السياسات وتوفيران التوجيه اللازم للتنفيذ.

والأمم المتحدة بحاجة إلى شراكات قوية على جميع المستويات من أجل تعزيز أداء القطاعات الأمنية. وفي هذا السياق، ترحب باكستان بالتشاور والتعاون المتزايد بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. كما ينبغي للأمم المتحدة تعميق شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتعزيز القدرة على التكيف والاستدامة الذاتية في إصلاح قطاع الأمن.

وهناك أيضا ضرورة سياسية للتأكد من شمول عملية إصلاح قطاع الأمن للجميع، وذلك لإثبات شرعية مؤسسات الدولة ومقبوليتها. وينبغي بذل جهود واعية لإشراك أصحاب

وبسبب جميع تلك الأسباب التي أشرت إليها للتو، من دواعي سرور وفد السنغال تأييد مقولة الأمين العام الواردة في ملخص تقريره المتمثلة في "أن القدرة على مواصلة الجهود المبذولة في مجال إصلاح قطاع الأمن تتوقف على البيئة السياسية التي يتم فيها هذا الإصلاح".

وعلاوة على ذلك، فإنني أرحب بالإسهام الكبير للأمم المتحدة في الجهود الوطنية المبذولة فيما يخص إصلاح قطاع الأمن، الذي يعد ركيزة أساسية وضرورية لتحقيق التنمية. ويشكل إنشاء فرقة عمل خاصة مشتركة بين الوكالات في مجال إصلاح قطاع الأمن، دعماً للتشكيلات القطرية المخصصة، التابعة للجنة بناء السلام، استجابة إيجابية لضرورة تنسيق نشاط مختلف أصحاب المصلحة، بطريقة متناسقة.

إن إقامة شراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن المنظمات دون الإقليمية والدول الأعضاء والمجتمع المدني، تسهم أيضاً في ترجمة هذا النوع من النهج الشامل والمتناسك والمنسق، الذي ندعو إلى اتباعه جميعاً، إلى ممارسة فعلية.

يبدو لي أن هذا هو بالذات فحوى المبادئ الأساسية المقترحة التي قدمها الأمين العام، وهي مبادئ تؤيدها السنغال بالكامل. ويتمثل هدفها في التخلص من عدم كفاية التنسيق وتوجيه مختلف التدخلات على أساس الأولويات التي حددها الدول في حالات ما بعد الصراع.

وأود أيضاً أن أرحب بالخطة الجديدة للمشاركة في دعم الدول الهشة، التي اعتمدها مجموعة الدول الهشة السبع، التي تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

إن التقدم الذي أشرنا إليه للتو إيجابي، ولكن لكي يجري توطيده، يتعين على مجلس الأمن أن يشرك عن كثب الدول المعنية في إعداد ولايات عمليات حفظ السلام أو البعثات

عن ارتياحي للاعتماد المقبل لمشروع القرار بشأن هذه المسألة، الذي يوضح بجلاء التزام المجلس بهذه المسألة الأساسية.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، الذي يقدم تقريره (S/2013/480) معلومات زاخرة عن دعم الأمم المتحدة لجهود إصلاح قطاع الأمن، ويسلط الضوء على ما يمكن توقعه في المستقبل.

يسعى إصلاح قطاع الأمن لاستعادة فعالية ومهنية وشرعية المؤسسات المسؤولة عن توفير الأمن للسكان المدنيين في طار نهج شامل وتشاركي. لكن في الممارسة العملية، يكشف تنفيذه عن تعقيد عميق مرتبط على حد سواء بالحاجة إلى إقناع الأفراد العسكريين وشبه العسكريين بالحاجة إلى إعادة تشكيل قوات الأمن، فضلاً عن الحاجة إلى تعبئة أنواع مختلفة من الموارد، حتى تكون للعملية فرصة للنجاح. ويقوم بنجاح عملية الإصلاح على أساس استناد زيادة القدرة التشغيلية لقوات الدفاع، وهيئات إنفاذ القانون وإدارة الجزاءات والهجرة، إلى ضرورة احترام سيادة القانون.

ويتعين على هذا الإصلاح أيضاً أن يأخذ في الاعتبار ظهور التهديدات عبر الوطنية التي تتطلب تضام جهود مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. وأنا أتحدث، في جملة أمور، عن تهديدات مثل الاتجار بالأشخاص، وتهريب المخدرات والأسلحة، والإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ويكتسي أيضاً نفس القدر من الأهمية، ترسيخ إصلاح قطاع الأمن في ثلاثية المشاورات السياسية والمصالحة الوطنية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

وفي الوقت الذي أكملت فيه بعثات حفظ السلام تحولها لتأخذ طابعاً متعدد الأبعاد، فإنه من المهم أكثر من أي وقت مضى إدراج إصلاح قطاع الأمن في عملية مستدامة، مع التركيز بشكل خاص على منع نشوب الصراعات.

متطلباتها الخاصة بها، فلا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية الملكية الوطنية للنهج المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

لذلك، من دواعي سرورنا بذل كيانات الأمم المتحدة جهوداً متزايدة، لإجراء حوار مفتوح وشامل مع البلدان، فيما يتعلق بمعالجة أولوياتها وتحسين استجابة الأمم المتحدة بشأن أفضل السبل التي يمكن أن تعزز دعمها وتوجيهها. ولأنه يجب أن يقترن الدعم المرتبط بقطاع الأمن في المناطق المتضررة، بدعم قوي فيما يخص صنع سلام وبناء سلام وإحداث تنمية على نطاق أوسع، يعد تركيز الأمم المتحدة على اتباع نهج شامل فيما يخص مسائل إصلاح قطاع الأمن، ذو صلة للغاية.

وفي ذلك السياق، ترحب إندونيسيا بأول مشروع قرار لمجلس مستقل بذاته، بشأن إصلاح قطاع الأمن، وصون السلم والأمن الدوليين، المزمع اعتماده اليوم. ونأمل أن يؤدي تنفيذه إلى تعزيز الدعم المتعلق بإصلاح قطاع الأمن للبلدان التي تطلبه، وكذلك إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بوصفهما عنصرين أساسيين لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

بوصف إندونيسيا بلداً ثابراً وتغلب على انعدام الاستقرار، ولا يزال يواجه تحديات عميقة السلام والتنمية لشعبه وللمنطقة، فإنها تدرك بشكل مباشر التحديات المرتبطة بالإصلاح السليم لقطاع الأمن.

وعملية إصلاح قطاع الأمن في إندونيسيا كان الدافع إليها الإصلاح السياسي صوب الديمقراطية في عام ١٩٩٨. وقد بدأنا بالإصلاح العسكري، بفصل دور الجيش عن السياسة. وكان هناك أيضاً تمييز واضح ورسمي بين القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية، ما أدى إلى زيادة قدرة كل من المؤسسات على تنفيذ مسؤولياته.

السياسية الخاصة عند التعامل مع إصلاح قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، يظل استمرار تمويل عملية الإصلاح، فضلاً عن الفشل النسبي فيما يخص أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مسائل هامة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

في الختام، تود السنغال، التعبير من جديد عن التزامها بالرقى بإصلاح قطاع الأمن ليصبح ركيزة أساسية، في مجال منع تجدد النزاعات وركيزة أساسية للتنمية.

ووفاء منا لتقاليدنا كبلد أسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين منذ استعادتنا لسيادتنا الوطنية، سيواصل بلدي تقديم دعمه بشكل كامل، ومسؤولية بطبيعة الحال، لجميع المبادرات الرامية إلى بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم، وعلى مذكرتك المفاهيمية المفيدة (S/2014/238، المرفق). كما يود وفد بلدي أيضاً أن يشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن إندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به وفد إيران باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

منذ أن عقد مجلس الأمن أول مناقشة مفتوحة له بشأن إصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5632)، أصبح هذا الموضوع، نظراً لأهميته الأساسية لتحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، يحظى بالمزيد من الاعتراف. وبالنظر إلى أن لدى البلدان المتضررة من الصراعات سياقات أمنية مختلفة، وبأن كلا منها سيطور مجموعة من الاستراتيجيات فيما يخص الأمن ونظام العدالة، وإنفاذ القانون، تتناسب مع

المتحدة على دعم إصلاح قطاع الأمن وضمان تمويل أكثر قابلية للتنبؤ ومستدام لتلك العملية.

رابعاً، تعلق إندونيسيا أهمية كبيرة على بناء الشراكات وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بين البلدان والمنظمات الإقليمية. وكعضو في مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة غير الرسمية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، تستخدم إندونيسيا هذا المنبر بنشاط لتعزيز التواصل والتعاون مع غيرها من الدول الأعضاء في معالجة تحديات المستقبل التي تواجهها عملية إصلاح القطاع الأمني.

خامساً، بغية تعزيز النقاش حول هذه المسألة في منطقة جنوب شرق آسيا، اضطلعت إندونيسيا بمشاورات عديدة، بما في ذلك من خلال تيسير عقد حلقة عمل دولية في جاكارتا في عام ٢٠١٠ كان إصلاح قطاع الأمن موضوعها الرئيسي. ونحن نعتبر الشبكات الإقليمية للدول المتماثلة التفكير حيوية الأهمية لفهم الثقافات المحلية، ويمكن أن تعزز برامج دعم إصلاح قطاع الأمن بشكل كبير. وبالتالي، ينبغي أن يكون هناك تفاعل منتظم وأكثر تواتراً بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

أخيراً، نود أن نشير إلى أن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأمد ينبغي ألا تتعجلها. فما من وصفة سحرية لتنفيذ تلك الإصلاحات. ومع ذلك، فإننا نثق بأن مناقشة اليوم تثري المراثيات بشأن إصلاح قطاع الأمن وتبين كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة التخطيط والاستجابة في مساعدة البلدان المعنية على نحو أفضل. وإندونيسيا ستواصل المشاركة بنشاط مع كل الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل المضي قدماً بالنقاش حول إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك عن طريق الإسهام بالمساعدة في تطوير مبادرة القدرات المدنية للأمم المتحدة، التي من شأنها تحسين وتوسيع الخبرات التي تحتاج إليها البلدان الخارجة من النزاع.

وأكدت عمليتنا مجدداً حتمية الملكية الوطنية، فضلاً عن مشاوررة المجتمع المدني، لأن تطوير ذلك الجزء الحساس من الدولة يجب أن يلي تطلعات المواطنين. وفي واقع الأمر، فإن الإصلاح الناجح لقطاع الأمن إنما يخدم الشعب ويحميه أولاً وقبل كل شيء. وفي هذا السياق، ورداً على بعض المسائل المطروحة في المذكرة المفاهيمية (S/2014/238، المرفق)، تود إندونيسيا أن تسلط الضوء على ما يلي.

أولاً، فيما يتعلق بنهج الأمم المتحدة إزاء جدول أعمال إصلاح قطاع الأمن، فإن هذا العمل ينبغي أن ينصب على سياقات ما بعد النزاع. ولئن كانت هناك حاجة لدعم التدريب وإضفاء طابع المهنية على مختلف الجوانب المتعلقة بالأمن في السياقات الأخرى، فمن الضروري أن تجرى أي عملية لوضع الاستراتيجيات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في بيئة حكومية دولية، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء.

ثانياً، بغية إدماج شواغل وأولويات البلدان المتضررة بالنزاعات وبناء ملكيتها الوطنية، يتعين على مجلس الأمن أن يشرك الدول المضيفة بصورة أكثر جدوى في أبكر مراحل إنشاء ولايات البعثات. ووفدي يؤكد على أن توفير الأمن للمواطنين وقطاع الأمن الحاكم هو المسؤولية الأساسية للدولة. علاوة على ذلك، نعيد التأكيد على أن أي دعم من الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن من خلال بعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات يجب أن يقدم بناء على طلب البلد المضيف وأن يأخذ احتياجاته المحددة بعين الاعتبار.

ثالثاً، إن نجاح جهود الأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن يتوقف أيضاً على مستوى الموارد المالية لديها وقدرتها على الأداء والعمليات الفنية، سواء في المقر أو في الميدان، فضلاً عن الاتساق والتعاون بين الجهات الحكومية المعنية والأمم المتحدة. وإذ ندعم نموذج منظومة "توحيد الأداء في الأمم المتحدة"، فإننا نرى أن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام يمكن أيضاً أن يضطلعاً بدور في زيادة قدرات الأمم

ثانياً، نرى أنه من الضروري أن تستمر السلطات المختصة في الأمم المتحدة في عملها الأساسي لوضع المعايير المشتركة والتوجيهات الفنية. وكان نشر المذكرات التوجيهية الفنية المتكاملة بشأن إصلاح القطاع الأمني خطوة هامة في هذه العملية. وبالنظر إلى عالمية نطاقها، فإن لدى الأمم المتحدة ميزة في هذا الصدد. ولذلك، نشجعها على مواصلة العمل في هذا المجال الهام.

ثالثاً، يؤكد تقرير الأمين العام (S/2013/480) على أهمية التعاون العملي الوثيق مع المنظمات الإقليمية من أجل تعزيز الملكية المحلية، في جملة أمور. ونحن نؤيد هذا النهج تماماً. ويجب الحفاظ على إسهامات المنظمات الإقليمية وربطها بجهود الأمم المتحدة على نحو أفضل. وفي هذا السياق، أود أن أتشاطر بعض الخبرات التي اكتسبتها سويسرا في هذا المجال منذ أن تولت رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

كان تعزيز الإدارة السليمة في القطاع الأمني من أولوياتنا كرئيس لمنظمة الأمن والتعاون في عام ٢٠١٤. وتعتزم سويسرا تركيز جهودها على مستويين - المستوى السياسي والمستوى الفني. على المستوى السياسي، أيدنا إنشاء مجموعة أصدقاء لإدارة قطاع الأمن، برئاسة جمهورية سلوفاكيا. والهدف من إنشاء مجموعة الأصدقاء تلك هو زيادة الوعي بين الدول بشأن مسألة إدارة قطاع الأمن.

أما على المستوى الفني، فقد كلفنا أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإنشاء فريق عامل مشترك بين الإدارات بشأن إدارة قطاع الأمن، ستكون مهمته التوعية داخل المنظمة والتدخل كمحاور في المسائل ذات الصلة في هذا المجال. وسيقوم الفريق العامل أيضاً بإعداد مشروع توجيهات داخلية بشأن إدارة قطاع الأمن. وتعتزم الرئاسة السويسرية أيضاً العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة للاستفادة من خبراتها في إدارة ذلك القطاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم عقد مؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١٤ بمشاركة إدارة عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر نيجيريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. سأقتصر في ملاحظاتي على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، تشاطر سويسرا رأي الأمين العام بأن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يوضع في السياق الأعم لبناء السلام. وهذا النهج يعتبر إصلاح القطاع الأمني مهمة كبيرة متعددة الأبعاد تسهم في منع نشوب النزاعات والتحول الدائم إلى المجتمع السلمي. ولذلك، ليس المهم تحسين استكشاف الصلات القائمة بين إصلاح قطاع الأمن والأبعاد الأخرى كسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية فحسب، بل لا بد كذلك من التفكير في الشراكات التي يمكن أن تقام في هذا المجال. ومركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية لتعزيز سيادة القانون بعد النزاعات والأزمات الأخرى يمكن أن يوفر إمكانية تعزيز تلك الروابط.

علينا أيضاً بتعزيز الطابع الشامل لجهود إصلاح قطاع الأمن عملاً بالقرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) من خلال دمج المنظور الجنساني. وقد برزت أهمية هذه النقطة في مناسبات عدة خلال المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7160). ويجب إشراك النساء بشكل كامل وعلى قدم المساواة في عملية إصلاح القطاع الأمني ويجب أن تؤخذ الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات بعين الاعتبار. وسويسرا ستعمل على استكشاف تلك الإمكانيات وغيرها بغية زيادة دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز إصلاح القطاع الأمني على أرض الواقع وعلى المستوى المفاهيمي، في جملة أمور، في المناقشات التي تعقد هنا في مقر الأمم المتحدة.

نحن نولي أهمية بالغة لإصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من النزاع. ويعرض سوء إدارة هذا القطاع أو عدم فعاليته المجتمعات إلى الشعور المستمر بالخوف ومخاطر القتل العنيف، الأمر الذي يطبع حياة المدنيين بالفقر والانعزالية والقبح والهمجية على نحو متزايد، ويؤدي إلى قصرها أيضا. وقد عُرف عن عالم الاجتماع ماكس فيبر تعريفه الشهير للدولة بأنها أي مجتمع بشري يزعم لنفسه حق احتكار الاستخدام المشروع للقوة البدنية داخل حدود إقليم معين. واتساقا مع هذا التعريف التقليدي، فلا ريب أن قطاع الأمن يمثل العمود الفقري للدولة الحديثة. ومع ذلك، فإنه يجب علينا أن ندرك أن مفهوم الأمن قد تحوّل منذ فترة طويلة من منظور الدولة والتركيز على الجانب العسكري، إلى نهج يُعنى بتوفير الأمن البشري ويركز على شرعية وفعالية المؤسسات المنوط بها توفير الأمن والعدالة.

وعليه، فإن إنشاء قطاع أمن فعال ويتسم بالمهنية يكتسي أهمية بالغة من أجل الحد من احتمالات نشوب النزاعات الداخلية والخارجية وتعزيز أمن المواطنين وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية. لقد أُرسيت علاقة التعاضد والتلازم القائمة بين الأمن والتنمية في أدبيات العلاقات الدولية فضلا عن سياسات وممارسات الدول منذ أمد طويل.

ويقينا، فإن مساعدة ودعم السلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى بناء قطاع أمني تتم إدارته بطريقة فعالة وديمقراطية، هي عملية لن تتحقق إلا في الأجل الطويل. ويجب تنفيذها بما يتسق والمبدأ الأساسي للملكية الوطنية. ولا ريب أن للبلدان المعنية حقا سياديا وتقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن تحديد نهجها الوطني، إلى جانب تحديد أولوياتها المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول المعنية والمجتمع الدولي بأسره، تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة شمول عملية إصلاح القطاع الأمني عن طريق إشراك المجتمع المدني

ومشروع القرار الذي يعتمده مجلس الأمن اليوم سيوفر الدعم التكميلي والزخم لإصلاح القطاع الأمني، ومن ثم يعزز الجهود الجارية في هذا الصدد في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن يتسنى للهيكل المعنية، ولا سيما وحدة قطاع الأمن والأفرقة المتخصصة التي نشرت ضمن عمليات حفظ السلام وفي البعثات السياسية الخاصة الحصول على الموارد التي تحتاج إليها للاستجابة للاحتياجات المتزايدة في هذا المجال. وسويسرا ستظل مشاركة بالكامل، بما في ذلك من خلال مجموعة الأصدقاء غير الرسمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة، وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة التي قدمتموها (S/2014/238، المرفق). ونعرب عن تقديرنا للدور القيادي الذي اضطلعت به نيجيريا في تشكيل وتعزيز التوصل إلى فهم أعمق لهذه المسألة الهامة للغاية فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. ويشكّل مشروع القرار الذي قدم اليوم عنصرا أساسيا في هذه العملية. ويسرني أن أقول أن إيطاليا قد شاركت في تقديمه.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى مشاركته الهامة في هذه المسألة التي تمخضت عن التقرير المعروض علينا اليوم (S/2013/480). وتوفر لنا هذه الوثيقة صورة واضحة جدا عن المستجدات، وتحدد بوضوح التحديات التي نواجهها، فضلا عن أنها تقترح سبل العمل المستقبلي ذات الأولوية.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به السفير ماير - هارتغ باسم الاتحاد الأوروبي. وأود الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن - وهو نهج مستوحى من مبادئ الشمولية والفعالية والمساءلة والحكم الرشيد، ويهدف إلى تحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في زيادة أمن السكان وبناء أواصر الثقة بين السلطات العامة ومواطنيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد سنابريا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر الرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وعلى مذكرتها المفاهيمية (S/2014/238، المرفق). تتناول هذه المناقشة مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. ونود أيضاً أن نشيد بكم، سيدي الرئيس، على تقديم مشروع القرار، الذي تعزز إسبانيا بالمشاركة في تقديمه. وأود أيضاً أن أهنيئ لكسمبرغ على قيادتها الممتازة للمجلس في شهر آذار/مارس.

تؤيد إسبانيا بيان الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

ترحب إسبانيا بتقرير الأمين العام (S/2013/480) ونرى أنه كامل وحسن التركيز. ونسلم بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، وبالجهد التي بذلتها على مدى السنوات الأخيرة، بغية تحسين اتساق وفعالية إجراءاتها المتخذة في هذا المجال. ويمثل إصلاح القطاع الأمني - وتعزيز سيادة القانون في هذا السياق من منظور أوسع نطاقاً - عنصرين رئيسيين في مجالين مختلفين أحدهما سابق لمنع نشوب النزاعات والآخر لاحق بهدف بناء السلام. وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي ويدعم البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع في إيجاد السبل المؤدية إلى تنمية قدراتها المدنية وتعزيز مؤسساتها.

والفئات المستضعفة. وترى إيطاليا أن مشاركة المرأة في السلام والمناقشات المتعلقة بالأمن، فضلاً عن مشاركتها في القوات المسلحة وقوات الأمن تمثلان عنصراً أساسياً في تلك العملية.

تعزز إيطاليا بالدعم الذي تقدمه في الأجل الطويل إلى عمليات إصلاح قطاع الأمن الجارية في جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط وفي آسيا وأفريقيا على الصعيد الوطني، وعبر المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، من قبيل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي. ونشعر بالاعتزاز بوجه خاص بالاعتراف الدولي بمركز التفوق لوحدة شرطة تحقيق الاستقرار، ومقره في فيتشيزا في شمال إيطاليا. ويتوقع في القريب العاجل أن يتشاطر مقره مع مركز التفوق لوحدة شرطة تحقيق الاستقرار التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ويقدم المركز الإيطالي إسهاماً بارزاً في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الفعالية والكفاءة المهنية للشرطة والأجهزة الأمنية على الصعيد العالمي في المستويين النظري والعملي. ويعمل المركز بوصفه مقراً للنظريات والتدريب الأمنيين. ويعمل المركز أيضاً على تطوير العقيدة الأمنية ووضع المبادئ والإجراءات العملية الموحدة لوحدة شرطة تحقيق الاستقرار وتعزيز سيادة القانون، فضلاً عن تدريس الوحدات التعليمية ذات الصلة للموظفين المعيّنين بالتخطيط العملي وقواعد الاشتباك، والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن سروري لتوافق الدروس الصعبة المستفادة التي تعلمها رجالنا ونساؤنا الشجعان في الميدان مع التوصيات المقدمة في تقرير الأمين العام. وعلى الرغم من ضرورة استعادة النظام العام عقب انتهاء النزاع، فهو لا يزال شرطاً بعيد المنال للأسف. ومن أجل تجنب الانتكاس إلى النزاع وتحقيق السلام، علاوة على تمهيد الطريق أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يجب علينا وضع وتنفيذ

الميدان، فضلا عن إجراء الحوار المستمر والمرن مع الجهات الفاعلة الوطنية على نحو مكثف.

تتطلب جهود إصلاح قطاع الأمن لكي تكون فعالة منظورا طويلا الأجل وإجراءات تستمر على مر الزمن.

ومن الواضح أن إصلاح قطاع الأمن القائم على المبادئ التي ذكرتها للتو يمثل مساهمة أساسية في كفالة احترام القانون الإنساني الدولي وتنفيذه، بما في ذلك حماية المدنيين. وفي هذه النقطة، أود أن أسلط الضوء على أهمية العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، التي تشغل إسبانيا عضويتها منذ ثماني سنوات، وصندوق بناء السلام، ونحن ثامن أكبر مانحيه.

تحتاج السلطات الوطنية والشركاء الدوليين إلى أدوات تمكنهم من متابعة أعمالهم وتقييمها على النحو الملائم. وكما فعل وفد بلدي في المناقشة المتعلقة بتعزيز سيادة القانون في شباط/فبراير (انظر S/PV.7113)، أود أن أسلط الضوء على المبادرة التي قامت بها مؤخرا إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لوضع مؤشرات تقيس تطور أداء الشرطة، والمؤسسات القانونية والإصلاحية في البلدان التي تشهد صراعات وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع في مجالات الكفاءة والقدرة وال نزاهة والشفافية والمساءلة ومعاملة الفئات الضعيفة. يشكل ذلك أداة مفيدة لقياس النتائج والتقدم المحرز في الجهود التي نبذلها في هذه القطاعات.

دعمت إسبانيا بناء القدرات في القطاعين الأمني والقانوني في العديد من البلدان. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نقدم الدعم لبناء قدرات قوات الشرطة الوطنية في أنغولا وكابو فيردي. ومن خلال تعاوننا مع الاتحاد الأفريقي، نقدم الدعم لمنظومة السلم والأمن الأفريقية والسياسة المشتركة للأمن والدفاع، فضلا عن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

ومن الأهمية بمكان التحول من ثقافة رد الفعل على النزاعات - والتي غالبا ما تكون متأخرة وغير كافية - إلى ثقافة المنع. ويقتضي المنع توفر الإرادة السياسية والموارد اللازمة لوضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة. ويسفر الجمع بين هذين العنصرين عن قصص نجاح باهرة - كما هو الحال في سيراليون - التي أنهت فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لبناء السلام في سيراليون. ويقتضي إصلاح قطاع الأمن العمل على عدة جبهات. ويجب إنشاء الأطر القانونية المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها، وإنشاء قوات أمن وقوات شرطة تتسم بالكفاءة والقدرة على إنفاذ سيادة القانون والخضوع لها في ذات الوقت، وبناء نظام قانوني شامل مستقل وفي متناول الجميع، فضلا عن إنشاء نظام فعال للسجون. ويجب علينا أيضا ضمان حماية أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا، من قبيل المرأة والطفل والأشخاص المشردين.

وتشكل الملكية الوطنية - في هذا المجال كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى - عاملا أساسيا لتحقيق النجاح. ومن الضروري التخطيط الجيد لهذه العملية إن أريد للإجراءات المتخذة على أساس من الاحتياجات والأولويات التي حددها البلدان المضيفة أن تكون متسقة ومنسجمة مع القرارات والمبادرات الوطنية لتلك البلدان. ويجب أن تكون الهياكل الأساسية والمؤسسات الأمنية في خدمة السكان. ويجب أن تكون الإصلاحات شاملة للجميع، استنادا إلى مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساءلة، التي تكتسي جميعا أهمية بالغة في تعزيز الشرعية والفعالية والاستدامة في الأجل الطويل.

ونرى أن إصلاح قطاع الأمن يتطلب اتباع نهج شامل واستراتيجي. ومن الأهمية بمكان التحلي بالمرونة في التخطيط وتحديد الأنشطة الأكثر ملاءمة في جميع الأوقات ومن خلال منظور آخذ في التطور، إلى جانب المعرفة الجيدة بالحالة في

والأمن وحقوق الإنسان والتنمية عناصر مترابطة ترابطاً وثيقاً ويعزز كل منها الآخر. وستواصل إسبانيا المشاركة بنشاط في الإجراءات الرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأخرى لإنشاء قدرات ومؤسسات أمنية جديدة بالثقة تكون خاضعة للقانون، بهدف المساعدة في تعزيز السلام والأمن والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقدير الجزائر لعقدكم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن مفهوم إصلاح قطاع الأمن. أود أن أرحب بمعالى السيد أمينو بشير والى، وزير خارجية نيجيريا، في جلستنا اليوم، وأن أشكره على إدارته لهذه المناقشة. يؤيد وفد بلدى البيان الذى أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تتيح مناقشة اليوم الفرصة للدول الأعضاء لتحديد وتوضيح السمات والأولويات الرئيسية للأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمنى، لا سيما الأبعاد المعيارية والتشغيلية. ونذكر أن إدخال إصلاح قطاع الأمن في الأمم المتحدة جاء في بادئ الأمر في سياق تحديد استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام. وتطور هذا المفهوم تطوراً كبيراً، حتى أصبح عنصراً أساسياً في عمل المنظمة في جميع سياقات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ونعتقد أن النجاح في إصلاح قطاع الأمن أمر حيوي لإرساء السلام والاستقرار الدائمين في البلدان التي تمر بمرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي سياقات ما بعد انتهاء الصراع، غالباً ما تكون المؤسسات الأمنية ضعيفة وتتسم بالخلل، وغير فعالة من حيث تأثيرها، وتفتقر إلى السند الشرعي المقبول. وكثيراً ما يؤدي عدم معالجة هذا القصور في التشغيل والمساءلة إلى تفويض

وفي أمريكا اللاتينية، قمنا بتنفيذ برامج للتدريب وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في الإصلاح القانوني بتقديم العون لإنشاء مكاتب نيابة عامة متخصصة وتنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية وحلقات عمل تعالج مسائل مثل الوصول إلى العدالة - بخاصة للفئات الضعيفة - وتقنيات التحقيق الطبية - القانونية، ومكافحة الاتجار بالأشخاص. ومنذ عام ٢٠٠٧ ما برحت إسبانيا تعزز وتدعم الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى من خلال منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، من أجل الانضمام إلى مكافحة الجريمة المنظمة وتنسيق تلك المكافحة.

وفي البلدان العربية، تنفذ إسبانيا برنامج "مسار"، الذي يهدف إلى دعم عمليات الحوكمة الديمقراطية بالتناغم مع الاحتياجات والأولويات التي تحددها الجهات الفاعلة الوطنية. وقدمت الدعم لمبادرات المؤسسات العامة والمجتمع المدني في مجال الأمن، والعدالة، والمؤسسات الإصلاحية، وحقوق الإنسان.

وبالاشتراك مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، تشارك إسبانيا في البعثات المدنية لإدارة الأزمات في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي. ونحن حاضرون في عمليات التدريب التي تسعى إلى تعزيز الأمن في الصومال ومالي، وحاضرون في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة القرن الأفريقي وغرب المحيط الهندي (نستور)، وفي بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل، وعملية أثينا التابعة للاتحاد الأوروبي التي تسعى إلى تعزيز الأمن. وفي هذا الصدد، يشغل ضابط إسباني برتبة فريق حالياً منصب المستشار الأول للأمم المتحدة في جمهورية غينيا، ويساعد في تحديد نموذج الأمن في ذلك البلد.

لقد علمتنا تجربتنا في التعاون مع البلدان الأخرى، ومشاركتنا الواسعة النطاق في عمليات حفظ السلام أن تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن يشكّلان ركيزة أساسية في منع نشوب الصراعات وفي بناء وتعزيز السلام. فالسلام

عنصراً أساسياً في ولايات البعثات التي يأذن بها مجلس الأمن. علاوة على ذلك، لا تزداد الولايات الصادرة عن مجلس الأمن من حيث العدد فحسب، وإنما أيضاً من حيث التعقيد نظراً لزيادة الطلب على دعم إصلاح قطاع الأمن. لذلك فإن هناك حاجة للتفكير في كيفية تلبية هذه الطلبات المتزايدة في ظل قدرات الأمم المتحدة الحالية.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية إصلاح قطاع الأمن ضمن العناصر الهامة الأخرى في سياق عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد التابعة للأمم المتحدة وحالات ما بعد انتهاء النزاعات، التي ينبغي دمجها في الإطار الواسع لأنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، بما يكفل تجنب الازدواجية بين أنشطة إصلاح قطاع الأمن وهياكله وبين العمل الذي يجري القيام به في مجال سيادة القانون. وترى الجزائر أن النجاح في تنفيذ المهام العديدة التي يمكن أن تكلف بها عمليات حفظ السلام في مجال إصلاح قطاع الأمن يتطلب فهماً وعملاً يقومان على أساس منظور يأخذ تماماً في الحسبان أن الأمن والتنمية مترابطان. وبالمثل، نشدد على أهمية الطابع التعاضدي لإصلاح قطاع الأمن وجميع العناصر الأخرى في عمليات حفظ السلام عندما يصدر التكليف بها.

وأخيراً، نرى أن وضع أي نهج للأمم المتحدة للتعامل مع إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يتم في إطار الجمعية العامة، ووفقاً لمبدأ الملكية الوطنية، وأن صياغة استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك نطاقه وولايته، ينبغي أن تتم من خلال العملية الحكومية الدولية، وأن تكون خاصة بكل سياق على حدة. ومن الواضح أنه ينبغي الاضطلاع بإصلاح قطاع الأمن بناء على طلب البلد المعني، ونشدد على المسؤولية الأولية والحق السيادي للبلد المعني في تحديد أولوياته الوطنية في هذا الصدد.

جهود إعادة البناء التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وإلى زيادة خطر الوقوع من جديد في دائرة النزاع. والغرض هو تحسين جودة الحوكمة في قطاع الأمن من خلال التركيز على المساءلة والشمول وفعالية الإدارة والإشراف. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تقديم المساعدة في هذا المجال، وهي مؤهلة تماماً لدعم هذه الإصلاحات، ويمكن أن تكون لها ميزة نسبية بالمقارنة مع الشركاء الآخرين في توفير الدعم على مستوى القطاع. علاوة على ذلك، يقر الأمين العام في آخر تقرير له (S/2013/480) بأن إصلاح قطاع الأمن له أهميته في جميع برامج الأمم المتحدة لحفظ السلام، وحقوق الإنسان، وبناء السلام، ومنع نشوب النزاعات، والتنمية.

وفي الوقت نفسه، بالرغم من التقدم الكبير المحرز، فإن الصراعات التي طال أمدها، والتهديدات المستجدة، والأزمات المعقدة التي يشهدها عالم اليوم تحتاج بالتأكيد إلى استجابة تتسم بالابتكار والمرونة من جانب الأمم المتحدة. ومن أجل مواجهة تلك التحديات، ثمة حاجة إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن بوصفه أداة رئيسية في منع نشوب الصراعات وإدارتها.

ومع ذلك، ترى الجزائر أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذه المجالات عن طريق تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال الجهود التعاونية لفرقة العمل، وعن طريق إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال منظومة السلم والأمن الأفريقية وفي مجال بناء القدرات هي النموذج الأمثل الذي يستحق أن يؤخذ في الاعتبار في هذا المجال.

ودور مجلس الأمن بالغ الأهمية في توفير التوجيه الاستراتيجي وفي تحديد الأولويات المؤسسية للأمم المتحدة، لا سيما بالنظر إلى حقيقة أن إصلاح قطاع الأمن قد أضحى

القانون، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان. وتصبح مهمتنا أكثر صعوبة عندما تنسحب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها. وهكذا، فإن الإصلاح البعيد الأمد والشامل يصبح هو الإصلاح المتوخى، ويوفر الإطار الحيوي لعمليات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. بالإضافة إلى ذلك، لا بد لجميع السياسات والآليات الأمنية الوطنية أن تدخل أيضاً في الأطر الإقليمية نظراً لطبيعة التحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية.

ولا يمكن تحقيق الإصلاح من دون توفير التدريب الكافي والحديث بشأن المفاهيم الجديدة للأمن، ورفع مستوى المؤسسات التابعة للجيش، ولا سيما الشرطة، بغية أن تتمكن حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد من توجيه عملياتها. وينبغي لسياسات التوظيف أن تشمل حصصاً إقليمية وتقيم التوازن العرقي/القبلي، والمزج المناسب بين الجنسين، الذي ينطوي على النساء والمجتمعات المحلية. ويجب أن تكون هناك أيضاً إعادة توجيه للخدمات الإصلاحية، والجمارك، والقضاء، وهي عناصر هامة في النظام الأمني.

إن هذه الجهود الشاملة تدعو إلى تعزيز القدرة والارادة السياسية لدى السلطات والمؤسسات الوطنية، من خلال الحوار السياسي، مع انتهاج سياسات خاصة بهذا السياق، فيما تتم كذلك تعبئة الجهات الفاعلة العديدة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للجهات الفاعلة غير الحكومية، على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء، بحيث تتفاعل مع السلطات الحكومية. ومن الواضح إذاً أنه ينبغي استكشاف شراكات جديدة، مما يتطلب التعاون والالتزام على جميع المستويات - من الإقليمي إلى الدولي. في الوقت نفسه، يتعين أن تكون هناك ملكية وطنية لإصلاح قطاع الأمن، إذ يجب أن تكون ديمقراطية وتمثيلية، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة الثقة بالمؤسسات الأمنية وشرعيتها، وإقامة التوازن بين الشواغل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تيسير عقد المناقشات الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. كما أعرب عن تقديري الحار للأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات (S/2013/480)، وبالتوصيات الواردة فيه حول سبل المضي قدماً.

إن كازاخستان، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، تؤيد تأييداً تاماً جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، اللذين يؤديان بدورهما إلى تحقيق الاستقرار والادامة في مجال التنمية المستدامة.

يكتسب إصلاح قطاع الأمن أهمية متزايدة بالنسبة إلى معالجة المناطق التي مزقتها الحرب، والبلدان الخارجة من الصراعات في أفريقيا. لذلك، من الأهمية بمكان فهم أحدث أشكال الصراعات وأوجه انعدام الأمن وأنماطهما ومظاهرها. ولا يمكن للخطط الفورية والخطط ذات الأجلين المتوسط والبعيد أن تركز إلا على فهم الأسباب الجذرية للصراعات - عوامل تعجيلها، ومسبباتها، وآثارها. لذلك، إن التخطيط لإصلاح قطاع الأمن يجب أن يركز على التحول الحالي من الأمن المتمحور حول الدولة إلى الأمن المتمحور حول المواطن أو الشعب؛ والتحول من الأمن العسكري البحت إلى الأمن غير المتمحور حول الأمن العسكري، مثل الغذاء والبيئة والأمن الاجتماعي والاقتصادي؛ والتحول من الجهات الحكومية إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، مع وجود عدد أكبر من أصحاب المصلحة.

والتطورات السياسية الأخيرة، التي توقع أفدح الخسائر المأسوية بحياة البشر، تحملنا على إعادة التفكير في كيفية تحقيق بيئات آمنة كشرط أساسي لحماية المدنيين، وسيادة

خلال التمسك بمبادئ الملكية الوطنية، وتعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، برز إصلاح قطاع الأمن كمفهوم ذي صلة بمعالجة أوجه القصور الأساسية في الدولة، ليس بهدف تحسين أمن الدولة فحسب، بل بمعنى أوسع، الأمن البشري - أي أمن كل إنسان داخل المجتمع.

إن تقرير الأمين العام الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/480) يبين بوضوح الخطوط العريضة للتقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن، ولكنه يبين أيضا أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحسين. في رأينا، يتطلب إصلاح قطاع الأمن اتباع نهج شامل، وينبغي التعامل مع جميع الأنشطة بطريقة متسقة وشاملة. ومن الأهمية بمكان إشراك جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. لذلك، نرحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، التي تشمل جميع الإدارات الهامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرامجها. ونلاحظ أيضا سبلا أخرى لتعميق هذا التعاون عن طريق إشراك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في فرقة العمل.

وفي الختام، أود أن أشدد على المشاركة النشطة من جانب الجمهورية التشيكية وخبراء تشيكيين في عدة بعثات تعود إلى السياسة المشتركة للأمن والدفاع، حيث تشمل ولايتها إصلاح قطاع الأمن - في البوسنة والهرسك، وأفغانستان، والقرن الأفريقي، ومالي. ويبدل بلدي كذلك جهودا خاصة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام، والأمن، فضلا عن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، حول الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ترازيا المتحدة.

الأمنية الوطنية والاحتياجات المحلية. ويجب أن يشمل إصلاح قطاع الأمن البحوث، والدروس المستفادة، والرصد، وآليات الرقابة والمساءلة، والمعايير والمؤشرات بغية إجراء تقييم دقيق. وفي الختام، كازاخستان عاقدة العزم على مساعدة جهود الأمم المتحدة ودعمها لتطوير إصلاح قطاع الأمن في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، من أجل التصدي للتحديات العديدة، ونحن نؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية.

السيدة هردا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الجمهورية التشيكية تتشاطر تماما الآراء التي تم الاعراب عنها في المذكرة المفاهيمية (S/2014/238، المرفق) التي أعدت من أجل المناقشة الجارية اليوم. ونحن نشكر الرئاسة النيجيرية على استرعاء انتباه مجلس الأمن لهذه المسألة الهامة جدا، ونأمل أن يواصل مجلس الأمن عقد مناقشات مفتوحة حول إصلاح قطاع الأمن على أساس منتظم. لذلك، نرحب بمشروع القرار المتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ونأمل أن يتم اعتماده اليوم. وتود الجمهورية التشيكية أن تنضم إلى الآخرين في الإعلان عن مشاركتنا في تقديم مشروع القرار هذا.

نحن موافقون على أن من مسؤولية مجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يكفل إيلاء الأولوية اللازمة لهذا الدور الهام للأمم المتحدة.

إن الجمهورية التشيكية تؤيد تماما البيان الذي تم الادلاء به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

نحن نعتبر أن إصلاح قطاع الأمن هو خطوة رئيسية في عملية الانتقال من الصراع إلى تحقيق التنمية المستدامة. وإصلاح قطاع الأمن لا يمكنه أن يتكامل بالنجاح إلا من

والقادة الدينيون والمجتمع المدني. ومن المهم كذلك أن تُشرك المقاتلين السابقين بعد اكتمال محادثات السلام، وإتمام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق العدالة.

ثانياً، على صعيد الاستمرارية، من الأهمية القصوى الاضطلاع بإصلاح قطاع الأمن كعملية مستمرة وليس مجرد حدث، وبخاصة حين يُنفَّذ بموجب ولاية المجلس. والبلدان التي تقوم بإصلاح قطاع الأمن بعد انتهاء النزاع يجب مساعدتها حتى تبلغ المقدرة على مساعدة أنفسها. ونعتقد كذلك أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة في عملية إصلاح قطاع الأمن إلا إذا نُفِّذت بالاقتران مع تنمية البلدان المعنية.

ثالثاً، في ما يتعلق بإشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية، إنَّ مشاركتنا في عمليات السلام طوال العقود الخمسة الماضية أظهرت بوضوح أهمية الأطراف الفاعلة الإقليمية في منع نشوب النزاع وفي حله وفي حفظ السلام وبناء السلام. وإننا نشجّع المجتمع الدولي والبلدان المعنية على الاستخدام الفعّال للموارد الهائلة التي يمكننا تقديمها للبلدان المجاورة على صعيد المعارف والمهارات في مجال إصلاح قطاع الأمن ومجالات أخرى. ونحن نطمح في نهاية المطاف إلى رفاه دولها وشعوبها، وهو أمر في غاية الأهمية للاستقرار والتنمية الإقليميين.

إننا نلاحظ مع التقدير الكبير أنَّ هذه القيمة معترف بها اعترافاً كاملاً في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ومن شأن تنفيذه الكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة استعادة السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/302، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تشاد، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب

السيد مويبي (تزانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بمعالي السيد أمينو والي، وزير خارجية نيجيريا، في نيويورك. وأود أيضاً أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الإعلامية عن هذه المسألة الهامة وعلى تقريره بشأن هذا الموضوع (S/2013/480).

إن هذا النقاش هو في غاية الأهمية بالنسبة إلى أعمال مجلس الأمن، الذي لا يتمثل دوره في التصدي للصراعات بعد أن تتكشف فحسب، وإنما أيضاً في منعها. وإصلاح قطاع الأمن سبيل من السبل العديدة لحماية البلدان المعرضة للصراع، وكفالة عدم انتكاس مجتمعات ما بعد الصراع وعودتها إلى الصراع من جديد، عن طريق بناء مؤسسات أمنية قوية، وشفافة، وخاضعة للمساءلة. وهذه المناقشة بالكاد تجري بعد أسبوع على قيام تزانيا واليابان والجمهورية السلوفاكية بعقد حلقة دراسية عن الطابع الشمولي لإعادة بناء الدول، مع التركيز على الطابع الشمولي في إصلاح قطاع الأمن. وكانت تزانيا من رواد إنشاء لجنة بناء السلام، وهي تتمسك تمسكاً شديداً بإيمانها بالدور المركزي لإصلاح قطاع الأمن في إعادة بناء المجتمعات الخارجة من الصراع.

ونود أن نكرر بعض المسائل التي نعتبرها هامة على الإطلاق للنهوض بإصلاح قطاع الأمن، ليس في المجتمعات الخارجة من الصراع فحسب، ولكن في البلدان النامية بشكل عام. أولاً، اسمحوا لي أن أتناول الملكية. من المهم للبلد المعني، الذي يجري فيه إصلاح قطاع الأمن، أن يمتلك هذه العملية امتلاكاً كاملاً.

والملكية تنطوي على ما هو أكثر من مجرد الموافقة. إنها تعني الالتزام أيضاً، والأهمُّ أنها الشمولية. وتحقيقاً للشرعية اللازمة، لا بد لعملية إصلاح قطاع الأمن من إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب، والنساء، والقادة التقليديون،

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد،
جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا،
لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً

مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٥١
(٢٠١٤).

لا توجد أسماء أخرى مُدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك
يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند
المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سلوفاكيا،
سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، فرنسا، فنلندا، قبرص،
كرواتيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا،
هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على
مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار
للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: